تقريـــــــــــــــر

موقف الحكومة المصرية من إنشاء مجلس حقوق الإنسان

بالأمم المتحدة

مقدمة

تشهد مدينة نيويورك في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2005 قمة العالم 2005، والتي ستعقد بمقر الأمم المتحدة في حضور حوالي 170 من رؤساء الدول والحكومات. ويعد هذا أضخم تجمع لزعماء العالم في التاريخ، وينظر إليه كفرصة تاريخية نادرة لاتخاذ قرارات جذرية فيما يتعلق بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان وإصلاح الأمم المتحدة.

وفي خضم اهتمام الإعلام المصري وتركيزه على مسألة إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، وسعي مصر إلى الحصول على أحد مقاعده الجديدة المقترح إضافتها، فقد وجدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أن مسألة إصلاح نظام حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة لم ينل نصيبه من الاهتمام بما يتوافق مع أهمية وجذرية هذه العملية والتأثير المتوقع لها على كفاءة المجتمع الدولي في الاستجابة لقضايا حقوق الإنسان الملحة. وربما عاد ضعف الاهتمام هذا إلى قلة المعلومات والمصادر المتوافرة باللغة العربية حول تفاصيل خطة إصلاح لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومبادرة إنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان، وتطور المباحثات بهذا الشأن؛ وهو ما شكل دافعاً للمبادرة المصرية لإصدار هذا التقرير بهدف سد ذلك النقص المعلوماتي وتقديم ملخص حول تاريخ وتطور عملية إصلاح المنظومة الحقوقية الدولية إلى المهتمين بهذا الشأن.

أما الدافع الإضافي إلى إصدار هذا التقرير، فقد كان اكتشاف باحثي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تدريجياً لأبعاد وتفاصيل الموقف المصري السلبي من عملية إصلاح لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بدءاً

من المعارضة الحادة لفكرة إنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان، ووصولاً إلى محاولة إضعاف المجلس الجديد، وتجريده من وظائفه الرقابية والحمائية، وقصر نشاطه على مناقشة الموضوعات وصياغة الصكوك دون أي دور حقيقي في ضمان إنفاذ الحقوق، كما يعرض هذا التقرير بالتفصيل.

إن المبادرة المصرية لحقوق الشخصية ترى في قمة العالم 2005، وفي إنشاء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة كهيئة تابعة للجمعية العامة فرصة تاريخية لإعطاء حقوق الإنسان المكانة التي تستحقها في البنية الهيكلية للمنظمة الدولية. كما نرى أن إنشاء كيان جديد بصلاحيات جديدة هو السبيل الأفضل لعلاج مشكلات التسييس المفرط والانتقائية وازدواجية المعايير التي أصابت لجنة حقوق الإنسان بالشلل وفقدان الفاعلية وغياب المصداقية والدور. ومن هنا فقد شعرنا بقلق وانزعاج بالغين، وخيبة أمل كبيرة من موقف وزارة الخارجية المصرية، التي يبدو وكأن دافعها الأول في التعاطي مع هذا التطور الهام هو ضمان عدم تمتع المجلس الجديد في حال إنشائه بأي صلاحيات تكفل له القيام بدوره في تعزيز وحماية حقوق الإنسان باستقلال وكفاءة.

كذلك يأتي هذا التقرير انطلاقاً من استراتيجية المبادرة المصرية للحقوق الشخصية القائمة على زيادة تعاطي منظمات حقوق الإنسان المصرية من آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، والحضور الإيجابي والتواصل الدائم مع هذه الآليات، بغرض تعظيم الاستفادة من الفرص والأدوات التي تقدمها هذه الآليات من ناحية، والإسهام في تطوير هذه الآليات والأدوات من ناحية أخرى. ويكمل هذه الاستراتيجية توجه المبادرة المصرية نحو رصد ومتابعة الدور المصري الرسمي في هذه الآليات والمحافل، ومدى اتساقه مع تعهدات والتزامات الحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان، وتعريف الرأي العام المحلي بهذا الدور، ومحاولة دعمه والتأثير فيه بما يتسق مع رسالة المنظمة.

ومن هنا فإن هذا التقرير يأتي مكملاً لنشاط المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الذي شمل هذا العام المشاركة في جزء من الجلسة السنوية للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بجنيف، وجلسة لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة بنيويورك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر بكين للمرأة، وجلسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بجامبيا لمناقشة التقرير الدوري بشأن حقوق الإنسان في مصر، ومتابعة المبادرة المصرية للمحادثات الدائرة بين الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي حول الجزء الخاص بحقوق الإنسان من خطة العمل المصرية في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

ويتناول هذا التقرير عنصراً واحداً من حزمة إصلاحات الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ألا وهو إنشاء مجلس حقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان الحالية. وجاء هذا الاختيار لأسباب متعددة منها الأهمية القصوى لهذا المجلس والذي سيحل محل أعلى هيئة دولية حكومية لحقوق الإنسان، والخبرة المباشرة للمبادرة المصرية في التعاطي مع هذه الهيئة واستخدام آلياتها، والموقف المصري الرسمي المعارض لهذا المجلس أو الساعي لإضعافه كما ورد أعلاه. وتشمل بقية عناصر هذه الحزمة من الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان: دعم وتقوية المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتأكيد مسئولية مجلس الأمن عن حماية الأفراد، وإصلاح نظام تقديم التقارير الدورية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، إلى جانب التأكيد على حقوق المرأة والطفل واللاجئين، والديمقراطية وحكم القانون ، والصحة الجنسية والإنجابية، ومكافحة فيروس ومرض الإيدز وغيرها.

ويبدأ التقرير بخلفية حول تأسيس وتكوين ووظائف لجنة حقوق الإنسان، ثم يقدم مدخلاً إلى الأزمة الحالية للجنة والتي دفعت إلى الرغبة الدولية في إنهاء عملها بعد قرابة ستين عاماً واستبدالها بكيان جديد أكثر فاعلية ومصداقية. ثم يعرض التقرير لمبادرات الإصلاح المختلفة التي تم تقديمها ومناقشتها وصولاً إلى المقترح المفصل الحالي الذي سيناقشه ويقره قادة دول العالم في سبتمبر القادم. أما الجزء التالي فيتقصى الموقف المصري من مبادرات الإصلاح هذه منذ خروجها إلى النور في مطلع العام الحالي، والمتمثل في معارضة فكرة المجلس

الدائم، ثم محاولة تجريده من الوظيفة الرقابية والحمائية، ومحاربة استقلالية آلياته الخاصة، ومحاولة تحجيم مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعماله، وانتهاءً بمحاولة إرجاء مناقشة كافة تفاصيله إلى ما بعد القمة. وينتهي التقرير باستنتاجات للمبادرة المصرية وتوصيات إلى كل من وزارة الخارجية المصرية والمجلس القومي لحقوق الإنسان.

خلفية–حول لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة:[1]

تعد لجنة حقوق الإنسان أعلى هيئة لحقوق الإنسان في العالم. وهي الهيئة الحكومية الرئيسية المسئولة عن صنع السياسات في مجال حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة. وقد تم تأسيسها في عام 1946 لتتولى مسئولية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وصياغة معايير حقوقية جديدة في صورة إعلانات أو اتفاقيات، وتقديم خدمات الدعم والمشورة للدول المحتاجة إلى المساعدة في حماية حقوق الإنسان، واقتراح برامج وسياسات متعلقة بهذا المجال. وكانت أولى مهمات اللجنة عند إنشائها صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في عام 1948 ليشكل أعظم إنجازاتها ونقطة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان.

وقد بدأت اللجنة بعضوية لا تتجاوز 18 دولة، ثم تمت زيادة العضوية على مراحل متعددة حتى وصلت مؤخراً إلى 53 دولة. وينتخب الأعضاء لفترات من ثلاث سنوات على أساس التوزيع الجغرافي التالي: 16 دولة من أفريقيا، و12 دولة من آسيا، وخمس دول من شرق أوروبا، و11 دولة من أمريكا اللاتينية والمحيط الكاريبي، و 10 دول من أوروبا الغربية والدول الأخرى. وتشغل مصر حالياً أحد مقاعد المجموعة الأفريقية لفترة عضوية بدأت في 2004.

[1] المصدر: منظمة العفو الدولية، What is the Commission on Human Rights?، متاح على http://web.amnesty.org/pages/unchr-background-eng، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005؛ والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، Commission on Human Rights-Background Information، متاح على http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/background.htm، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005.

تعقد لجنة حقوق الإنسان اجتماعاً سنوياً واحداً في مدينة جنيف بسويسرا يستغرق ستة أسابيع تبدأ من منتصف شهر مارس وتستمر حتى أواخر شهر إبريل. ويعد هذا الاجتماع أكبر تجمع سنوي للدول الكبرى والصغرى والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان من كل قارات العالم. ويشارك في هذا التجمع كل عام على مدار الأسابيع الستة حوالي ثلاثة آلاف مشارك. وتتولى اللجنة مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في أي مكان في العالم، ودراسة المعلومات التي تتلقاها من الدول والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من المصادر.

وخلال جلسة انعقادها الدوري تصدر اللجنة ما يقرب من مائة قرار ومقرر وبيان رئاسي تتضمن دعوة الحكومة المعنية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، أو إنشاء فريق عمل لصياغة اتفاقية أو صك دولي جديد، أو تعيين مقرر لدراسة موضوع أو دولة ما. ويطلق اسم الآليات الخاصة special procedures على شبكة المقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، وأفرقة عمل الخبراء، والممثلون الخاصون الذين تعينهم اللجنة بصفتهم الشخصية ليساعدوها في عملها طوال العام بشكل تطوعي وغير متفرغ عبر دراسة دولة معينة أو قضية ما.

ومن حق أي دولة عضو في الأمم المتحدة أن تتقدم بمشروع قرار إلى اللجنة تحت أي بند من بنود أجندة اجتماعها السنوي، شريطة أن يشارك في رعاية مشروع القرار دولة واحدة على الأقل من أعضاء اللجنة. ومن حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الحاصلة على صفة مراقب أن ترعى مشروعات القرارات، غير أن حق التصويت يقتصر على الدول الأعضاء بلجنة حقوق الإنسان. وتتخذ القرارات عادة بالإجماع ودون تصويت، إلا أن من حق أي دولة أن تطلب التصويت على مشروع قرار.

وتضم أجندة الاجتماع السنوي للجنة حالياً البنود الرئيسية التالية: الحق في تقرير المصير؛ والحق في التنمية؛ ومسألة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين؛ ومسألة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي مكان في العالم؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحقوق

المدنية والسياسية، بما فيها مسائل التعذيب والاحتجاز، والاختفاءات والإعدامات السريعة، وحرية التعبير، واستقلال القضاء، والحصانة من العقاب، وعدم التسامح الديني؛ والحقوق الإنسانية للمرأة والطفل والعمال المهاجرين والأقليات والنازحين؛ وقضايا الشعوب الأصلية؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عمل اللجنة الفرعية ولجان المعاهدات والمؤسسات الوطنية؛ والخدمات الاستشارية والدعم الفني في مجال حقوق الإنسان.

أولاً– مدخل إلى أزمة لجنة حقوق الإنسان:

تصاعدت في السنوات الأخيرة حدة الانتقادات الموجهة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتي اتهمتها بضعف الأداء وانخفاض المصداقية والعجز عن الاستجابة للتحديات الحقيقة التي يواجهها العالم اليوم في مجال حقوق الإنسان. واشترك في توجيه هذه الانتقادات كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء باللجنة، والمنظمات غير الحكومية، والعاملون بالأمم المتحدة ذاتها. كما جاءت الانتقادات من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وبطبيعة الحال فقد اختلفت قائمة الاتهامات باختلاف مصدرها. غير أن من الممكن تلخيص العيوب الأساسية للجنة والتي أدت إلى أزمتها الحالية في النقاط الآتية:

– العضوية

تضم عضوية اللجنة اليوم بعضاً من أسوأ حكومات العالم فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. فقد انتبهت هذه الدول مؤخراً إلى أهمية اللجنة والاهتمام الإعلامي الذي تحظى به، والأثر الدبلوماسي السلبي الذي يلحق بهذه الحكومات عند تبني اللجنة لقرارات تدينها أو تلفت الانتباه إلى انتهاكات ترتكبها بحق مواطنيها. فعلى الرغم من أن قرارات اللجنة هي قرارات سياسية لا تملك صفة الإلزام القانوني وليس لها بالضرورة آلية واضحة للإنفاذ، إلا أن ضرراً غير قليل يحيق عادة بصورة الدولة التي تتعرض للإدانة من لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها السنوي. وفي الواقع فإن هذه هي القيمة الحقيقية للجنة

حقوق الإنسان، والمجال الذي تملك فيه القيام بدور فعال: لفت أنظار العالم إلى أسوأ انتـــهاكات حقـــوق الإنسان ودفع الحكومات المسئولة عن هذه الانتهاكات إلى تصحيح الأوضاع كي تتجنب الإحراج. وتعرف هذه الآلية عادة باسم naming and shaming أي تسمية المنتهكين وإخجالهم.

ولكي تتمكن الدول المعروفة بانتهاكها المتكرر لحقوق مواطنيها من تجنب هذه الرقابة والإدانة الدولية فقـــد لجأت إلى وسيلتين: الأولى هي محاربة هذا الدور الهام للجنة ومحاولة تقليصه وتحجيمه، وهو اتجاه تتـــصدر قيادته مصر كما سيرد لاحقاً. أما الثانية فهي السعي الحثيث إلى الحصول على عضوية اللجنة كي تتمتع هذه الدول بحق التصويت الذي يخولها حماية نفسها من الانتقاد. وبذلك فقد تحولت عضوية اللجنة من عينة تمثل أكثر الدول الأعضاء بالأمم المتحدة حرصاً على حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال استخدام آليـــات اللجنة إلى قائمة تضم حكومات لا يهمها أكثر من حماية نفسها من أي شكل من أشكال الرقابة على سجل حقوق الإنسان بها، ومنع أي مناقشة جادة لأهم قضايا حقوق الإنسان وأكثرها إلحاحاً، ومحاربة استقلالية اللجنة و قدرتها على منع الانتهاكات قبل وقوعها أو الاستجابة الفعالة لها بعد وقوعها.

وكانت عضوية السودان في لجنة حقوق الإنسان في نفس وقت تصاعد المذابح المرتكبة ضد سكان دارفور أبرز معالم أزمة العضوية التي تعاني منها لجنة حقوق الإنسان. واستمرت عضوية السودان في اللجنة حتى بعد صدور تقرير فريق تقصي الحقائق الدولي التابع للأمم المتحدة، والذي اتهم الحكومة السودانية بارتكاب أفعال قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي الوقت الذي أحال فيه مجلس الأمن ملف دارفـــور إلى المحكمة الجنائية الدولية فإن لجنة حقوق الإنسان لم تتمكن من اتخاذ إجراء فعال علـــى مـــستوى الكارثـــة الإنسانية التي تعرض لها الإقليم. بل كان الشغل الشاغل لكثير من أعضاء اللجنـــة، وخاصـــة مـــصر، في اجتماعي اللجنة في 2004 و 2005 هو تجنب صدور إدانة من اللجنة للحكومة السودانية، أو تخفيف حدة الإدانة وإضعافها في حال استحالة منعها.

وبالمثل، فإن نظرة واحدة على قائمة الدول الثلاث والخمسين الأعضاء بلجنة حقوق الإنسان في عام 2005 كافية لإدراك أبعاد مشكلة العضوية. فقد ضمت القائمة إلى جانب السودان كلاً من الصين وكوبا والسعودية وزيمبابوي على سبيل المثال لا الحصر.

– التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير

كان من نتائج أزمة العضوية التي عانت منها اللجنة أن بدأت الاعتبارات السياسية تغلب على مداولات اللجنة وقراراتها دونما كبير اعتبار لقيم حقوق الإنسان أو لأولوية حماية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم. فلم يعد من المستغرب مثلاً أن تمتنع الصين عن تأييد قرار يدين جرائم الاختفاء القسري التي ترتكبها السلطات الروسية على نطاق واسع في الشيشان في مقابل أن تمتنع روسيا الاتحادية عن تأييد قرار يدين السجل المخزي لحقوق الإنسان في الصين.

وبذلك صارت الدول التي تتعرض للتدقيق في ممارساتها هي الدول الصغرى التي لا تملك القوة الجيوسياسية التي تخولها التفاوض مع باقي الأعضاء لغض الطرف عن أفعالها. وأصبح من المعتاد أن تفشل اللجنة لأعوام متتالية في تقديم أو تمرير قرارات بشأن حقوق الإنسان في زيمبابوي أو إيران أو الصين أو العراق أو روسيا الاتحادية فيما يتعلق بالشيشان. وبات من المعتاد أن تلجأ بعض الدول إلى استعمال ألاعيب إجرائية لإنهاء مناقشات حول أهم قضايا حقوق الإنسان. وصارت المعايير التي يتم بموجبها إخضاع دولة ما للتدقيق أو الإدانة تختلف لا بحسب ما يحويه سجل هذه الدولة من انتهاكات وإنما بحسب حجم الدولة وثقلها.

ففي اجتماع عام 2005 على سبيل المثال، ورغم أنه شهد أول انعقاد للجنة بعد تفجر فضيحة تعذيب وإساءة معاملة السجناء في سجن أبو غريب بالعراق على يد القوات الأمريكية، إلا أن مسألة معاملة السجناء العراقيين لم ترد على الإطلاق طيلة الأسابيع الستة التي استغرقها اجتماع اللجنة. أما القرار الذي كان من المفترض أن يدعو الولايات المتحدة إلى فتح معتقل جوانتانامو أمام محققي الأمم المتحدة للتأكد من

أسلوب معاملة المحتجزين ووضعهم القانوني، فإنه لم يحصل على أكثر من ثمانية أصوات (لم تكن من بينهم مصر) من أصل ثلاثة وخمسين لاعتبارات سياسية منعت أغلب الدول من اتخاذ موقف يدين الولايات المتحدة.

– غياب الفاعلية

إلى جانب المشكلات المذكورة أعلاه تعاني لجنة حقوق الإنسان بشكلها الحالي من مشكلات بنيوية تحد من فاعليتها في الاستجابة للتحديات المطروحة أمامها. ومن أهم هذه المشكلات ضيق الوقت المتاح للجنة. فاللجنة لا تجتمع إلا مرة واحدة لمدة ستة أسابيع في كل عام ويكون عليها خلال هذه الأسابيع الستة أن تناقش عدداً هائلاً من قضايا حقوق الإنسان التي يزدحم بها جدول أعمال اللجنة والتي يتزايد عددها كل عام. ونتيجة لذلك فإن الوقت المتاح لكل من هذه الموضوعات الهامة لا يكفي على الإطلاق لإجراء مناقشة جادة ووافية لها. كما أن غياب اللجنة عن الانعقاد طوال العام باستثناء الأسابيع الستة في مارس وإبريل من كل عام يمنعها من الاستجابة لأزمات عاجلة قد تقع خلال عدم انعقادها وتحتاج إلى استجابة فورية منها.

وتعتمد اللجنة في جمع المعلومات والاستجابة لمزاعم وقوع انتهاكات طوال العام على جهود الخبراء المستقلين الذين تقوم اللجنة بتعيينهم ليعملوا بصفة تطوعية إلى جانب وظائفهم الثابتة في بلدانهم المختلفة. ويعتمد هؤلاء الخبراء على مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تمويل أنشطتهم وتوفير الدعم البشري والبحثي لهم. غير أن المفوضية تشكو من نقض حاد في مواردها يحد من قدرتها على دعم الخبراء. ويؤدي نقص الموارد هذا إلى ضعف آلية متابعة تنفيذ توصيات الخبراء المستقلين بواسطة الدول. كما أن التقارير والاجتماعات والأنشطة التي تطلب لجنة حقوق الإنسان من المفوضية السامية إعدادها وتمويلها تمثل هي الأخرى عبئاً على ميزانية المفوضية المحدودة أصلاً والتي تقل عن 2% من ميزانية الأمم المتحدة رغم الأهمية التي يوليها لحقوق الإنسان ميثاق الأمم المتحدة.

أدت هذه المشكلات وغيرها وتزايد الانتقادات الموجهة إلى اللجنة في كل عام إلى أزمة ثقة عصفت بمصداقية اللجنة. وأصبح الجميع على قناعة بصعوبة استمرار الوضع على ما هو عليه. ودفع هذا أطرافاً مختلفة إلى تقديم مشروعات مختلفة لإصلاح اللجنة وتصحيح الأوضاع، نعرضها في القسم التالي.

ثانياً– مقترحات إصلاح لجنة حقوق الإنسان:

منذ إنشاء لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في 1946 لحقتها تغيرات متعددة في عملية إصلاح لم تنقطع. وأسهمت هذه الإصلاحات أحياناً في زيادة قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، بينما أثرت في أحيان أخرى على كفاءتها واستقلاليتها بدافع من بعض الدول الأعضاء التي لا ترى لنفسها مصلحة في وجود هيئة أممية فعالة وقادرة على حماية كافة حقوق الإنسان في كل بلاد العالم.

أما آخر حلقات هذه العملية المتواصلة من التغير، والتي يتوقع أن تكون الأكثر تأثيراً على شكل آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ودورها المستقبلي، فقد بدأت في إطار مراجعة شاملة لهيكل منظمة الأمم المتحدة ككل وفعاليتها في تحقيق الأهداف التي توافق عليها الموقعون على ميثاق المنظمة في 1945.

بدأت هذه العملية مع تولي كوفي عنان الأمانة العامة للأمم المتحدة في 17 ديسمبر 1996، حيث تعهد عنان في خطاب تنصيبه باتخاذ خطوات من شأنها تعزيز كفاءة وفاعلية المنظمة. ثم جاءت الفرصة الأولى لعنان ليقدم مقترحاته بشأن الإصلاح بعد عام من توليه الأمانة العامة، وذلك في تقريره المعنون "**تجديد الأمم المتحدة: برنامج الإصلاح**"[2]، والذي صدر في 1998 وتضمن مقترحات تفصيلية لإصلاح الأمم المتحدة، آذناً ببدء حوار متعمق حول القضية.

[2] وثيقة الأمم المتحدة رقم A/51/950، متاحة بالعربية على http://www.un.org/apps/docs/ws.asp?m=A/51/950 ، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

وفي سبتمبر من عام 2000 عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية التي شهدها عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات، وصدر عنها إعلان الألفية والأهداف التنموية للألفية. وتضمنت الوثيقتان قائمة شاملة من التعهدات في مجالات حقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الفقر والأمن والسلم الدوليين وغيرها. وتم الاتفاق على السعي لتحقيق أهداف الألفية بحلول عام 2015 مع إجراء تقييم سنوي للمسار.

وفي خطوة هدفت للربط بين أنشطة الأمم المتحدة والأهداف التنموية للألفية، قام الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2002 بإصدار حزمة ثانية من مقترحات الإصلاح في تقرير بعنوان "**تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات**"،[3] واحتل موضوع دعم حقوق الإنسان مكاناً بارزاً في هذا التقرير إلى جانب موضوعات أخرى.

وأعقب ذلك صدور مبادرات تضمنت مقترحات أكثر تحديداً بشأن إصلاح لجنة حقوق الإنسان، ضمن إصلاح أوسع لباقي أجهزة الأمم المتحدة نعرضها هنا تفصيلاً لأهميتها في توضيح مسار التطور الذي قاد إلى المقترح النهائي بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان والذي ستناقشه قمة سبتمبر 2005، وفهم التغيرات التي لحقت بالموقف المصري من هذا المقترح منذ خروجه إلى النور.[4]

1- تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير:

في عام 2003 قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين فريق ضم 16 شخصية مرموقة من كافة مناطق العالم لدراسة المشكلات التي تواجه العالم اليوم ووضع مقترحات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه

[3] وثيقة الأمم المتحدة رقم A/57/387، متاحة بالعربية على http://www.ohchr.org/english/bodies/icm-mc/documents-system.htm، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

[4] يعتمد هذا العرض بشكل أساسي على وثيقة أعدتها منظمة انترناشيونال سرفيس فور هيومان رايتس ومقرها جنيف بعنوان "دليل إلى عملية إصلاح الأمم المتحدة"، متاحة بالإنجليزية على http://www.ishr.ch/About%20UN/Reports%20and%20Analysis/UN-Reform/GuidetoProcess20-6-05.pdf، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

المشكلات والتحديات. وضم الفريق من مصر السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية بصفته الشخصية.

وفي ديسمبر 2004 أصدر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير تقريره الذي حمل عنوان "**عالم أكثر أمناً: مسئوليتنا المشتركة**".[5] وقد تضمن هذا التقرير جزءاً صغيراً حول إصلاح آليات حقوق الإنسان، وجد البعض أنه غير مرتبط بباقي أجزاء التقرير مما يرجح أنه قد تمت إضافته بعد الانتهاء من الصياغة الأولية للتقرير.[6]

وفيما يتعلق بلجنة حقوق الإنسان على وجه التحديد يبدأ التقرير في مقدمته بالتأكيد على الأزمة الحالية للجنة، قائلاً: " تعاني لجنة حقوق الإنسان من نقص في الشرعية يلقي بظلال من الشك على سمعة الأمم المتحدة عموما".[7]

وفي موضع آخر يعرض التقرير بشكل أكثر تفصيلاً لأزمة اللجنة، فيضيف

> وقد أدى تآكل مصداقية اللجنة وكفاءتها المهنية إلى تقويض قدرتها على أداء مهامها في السنوات الأخيرة. والدول التي ليس لديها التزام ثابت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكنها وضع معايير لتعزيز تلك الحقوق. ومن الأمور التي تثير قلقنا أن دولاً قد طلبت في السنوات الأخيرة الانضمام إلى عضوية اللجنة لا لتعزيز حقوق الإنسان بل لحماية

[5] متاح بالعربية على http://www.un.org/arabic/secureworld/report.htm ، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005.

[6] انترناشيونال سرفيس، مرجع سابق، ص 2.

[7] تقرير الفريق الرفيع لمستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، مرجع سابق، ص 18.

نفسها من النقد أو لانتقاد آخرين. ولا يمكن أن تكون اللجنة ذات مصداقية إذا كانت في نظر الناس تكيل بمكيالين في التصدي للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.[8]

ويصف التقرير المشكلة المتعلقة بعضوية اللجنة بأنها "أصعب المسائل المتصلة بلجنة حقوق الإنسان وأكثرها حساسية".[9] ولكن الفريق لم يتحمس للمقترحات التي حاولت حل هذه المشكلة عن طريق وضع معايير مقيدة تحدد الدول التي يكون لها حق الحصول على عضوية اللجنة. فقد رأى الفريق أن من شأن هذه الاقتراحات أن تزيد من تسييس القضية دون أن تسهم في حل المشكلة. وفي المقابل اقترح الفريق توسيع عضوية اللجنة لتشمل جميع أعضاء الأمم المتحدة. حيث رأى الفريق أن ذلك سوف يمنع أي دولة من ادعاء سلامة سجل حقوق الإنسان بها على أساس انتخابها لعضوية اللجنة، وأن يزيد من شرعية اللجنة بجعلها ممثلة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وأن يعيد النقاش إلى الأمور الموضوعية بعد أن احتلت قضية العضوية جانباً كبيراً منه.

غير أن اقتراح تدويل العضوية في اللجنة – إلى جانب أنه قد تم الالتفات عنه فيما بعد- لاقى انتقادات عديدة رأت فيه تناقضاً مع جزء آخر من التقرير ذاته يرى أن تدويل عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أثر بالسلب على قدرتها على إجراء المناقشات وتداول القضايا المتعددة المطروحة عليها.[10]

كما طالب تقرير الفريق الرفيع المستوى بالعودة إلى التقليد الذي ساد في النصف الأول من تاريخ لجنة حقوق الإنسان، حيث كانت الدول الأعضاء تختار شخصيات ذات خبرة واحترام ومصداقية في مجال حقوق الإنسان لترأس وفودها إلى اللجنة.

---

8 السابق، ص 100.

9 السابق.

10 انظر على سبيل المثال هيومان رايتس ووتش، U.N.: Good Diagnosis, but Poor Prescription ، متاح على http://hrw.org/english/docs/2004/12/02/switze9760.htm ، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005.

واقترح التقرير إنشاء فريق أو مجلس استشاري تابع للجنة حقوق الإنسان، يتشكل من 15 خبيراً مستقلاً يتم تعيينهم على أساس مهارتهم مع مراعاة التوزيع الجغرافي. على أن يقوم هذا المجلس الاستشاري بتقديم النصح للجنة ومساعدتها في البحث ووضع المعايير والتعريفات. ولم يوضح التقرير تصوره لمصير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التابعة للجنة حقوق الإنسان والتي تتشكل من 26 خبيراً يقومون بدور مشابه لذلك المقترح للمجلس الاستشاري. وقد لاقى هذا الاقتراح معارضة كبيرة فيما بعد من عدة دول من بينها مصر، التي تخشى من عدم إمكانية إحكام السيطرة على تعيين هؤلاء الخبراء أو أنشطتهم، بعكس أعضاء اللجنة الفرعية الذين تقوم دولهم بترشيحهم للعضوية.[11]

وأخيراً فقد اقترح التقرير أن تدرس الدول الأعضاء "على المدى الطويل" فكرة ترقية لجنة حقوق الإنسان لتصبح "مجلساً لحقوق الإنسان" لا يكون تابعاً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال الآن، وإنما يصبح أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مثله مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وقال الفريق إن إجراءاً كهذا "يعكس الأهمية التي توليها ديباجة الميثاق لحقوق الإنسان إلى جانب القضايا الأمنية والاقتصادية".[12]

2- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "في جو من الحرية أفسح":

في 21 مارس 2005 أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تعقيبه على تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وقد صدر هذا التعقيب في صورة تقرير شديد الأهمية يحمل عنوان "**في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**".[13]

---

11 انظر البيان الشفهي للوفد المصري في الاجتماع رقم 61 للجنة حقوق الإنسان حول عمل اللجنة الفرعية، والذي تضمن انتقاداً شديداً لفكرة تشكيل مجلس استشاري من الخبراء المستقلين، 15 إبريل 2005.

تقرير الفريق الرفيع لمستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، مرجع سابق، ص 102.

12وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/2005، متاحة بالعربية على

http://www.un.org/arabic/largerfreedom/sgreport.html، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

لم يولِ التقرير مجالاً كبيراً لحقوق الإنسان، ولكنه حدد أولويات منظمة الأمم المتحدة بأنها الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وانقسم تقرير الأمين العام إلى أربعة أجزاء رئيسية هي: التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية العيش بكرامة، وتعزيز الأمم المتحدة. واندرجت بعض المقترحات الخاصة بحقوق الإنسان تحت عنوان حرية العيش بكرامة، بينما جاء القسم الخاص بلجنة حقوق الإنسان في القسم الرابع من التقرير بشأن تعزيز الأمم المتحدة.

وبدأ هذا الجزء بسرد مآثر لجنة حقوق الإنسان قبل التطرق إلى أزمتها الحالية. حيث قال الأمين العام

> أعطت لجنة حقوق الإنسان المجتمع الدولي إطارا عالميا لحقوق الإنسان يضم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين [للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] وغير ذلك من المعاهدات الأساسية في مجال حقوق الإنسان . وتقوم اللجنة، في دورتها السنوية، بتوجيه أنظار الجماهير عامة إلى القضايا والمناقشات المتصلة بحقوق الإنسان، وتوفير منتدى لوضع سياسة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتنشئ نظاماً فريداً من الإجراءات الخاصة المستقلة والمستندة إلى الخبرة لمراقبة وتحليل الالتزام بحقوق الإنسان بحسب الموضوع والبلد. ويتيح تعامل اللجنة المباشر مع المئات من منظمات المجتمع المدني فرصة للعمل مع المجتمع المدني لا تتاح في أي مكان آخر.[14]

غير أن التقرير سرعان ما اتفق مع تقرير الفريق الرفيع المستوى في تشخيصه السلبي لحال اللجنة الآن، مركزاً بدوره على أزمة العضوية:

14 "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع- تقرير الأمين العام"، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/2005، ص 63.

على أن قدرة اللجنة على أداء واجباتها قد تعرّضت إلى تقويض متزايد نتيجة لتآكل مصداقيتها وكفاءتها المهنية. ويجدر بالذكر هنا بصفة خاصة أن هناك دولاً طلبت الانضمام إلى عضوية اللجنة لا لتعزيز حقوق الإنسان وإنما لحماية نفسها من النقد أو لانتقاد غيرها. ونتيجة لذلك، نشأ عجز في المصداقية أصبح يلقي ظلالاً قاتمة على سمعة منظومة الأمم المتحدة برمتها.[15]

واقترح الأمين العام على الدول الأعضاء استبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان، إلا أنه قدم هذا كاقتراح فوري وليس على المدى الطويل كتقرير الفريق الرفيع المستوى. وترك الأمين العام للدول الأعضاء تقرير ما إذا كان المجلس الجديد سيكون هيئة تابعة للجمعية العامة أم مجلساً مستقلاً بموازاتها.

أما بشأن العضوية، فإن الأمين العام لم يتفق مع رأي الفريق الرفيع المستوى بشأن تدويل عضوية المجلس المقترح، وإنما اقترح مجلساً ذا عضوية أصغر من اللجنة بوضعها الحالي، على أن تنتخب الدول الأعضاء في المجلس بشكل مباشر من الجمعية العامة بأغلبية ثلثي الأعضاء، بخلاف النظام الحالي الذي تجري فيه الانتخابات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسب المجموعات الجغرافية لأعضاء المجلس الأربعة والخمسين. وبينما لم يقترح الأمين العام معايير محددة لعضوية المجلس فإنه أكد على ضرورة "أن يتعهد المنتخبون لعضوية المجلس بالالتزام بأرفع معايير حقوق الإنسان".[16]

3- خطاب الأمين العام أمام لجنة حقوق الإنسان ومذكرته التفسيرية بشأن مجلس حقوق الإنسان

في 7 إبريل 2005 حضر الأمين العام للأمم المتحدة إلى جنيف وألقى خطاباً أمام لجنة حقوق الإنسان خلال اجتماعها السنوي قدم فيه مزيداً من التفاصيل حول مقترحه بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان. وأعاد الأمين العام في خطابه هذا سرد مواطن قوة اللجنة بشكلها الحالي، والمنجزات التي قدمتها عبر تاريخها. كما

15السابق.
16 السابق.

أعاد طرح تصوره حول الأزمة الحالية التي توجهها اللجنة ومواطن القصور التي كان قد ضمنها في تقرير "في جو من الحرية أفسح". وأكد الأمين العام على أن أي هيئة جديدة لحقوق الإنسان يتم إنـــشاؤها لابـــد أن تحافظ على مواطن القوة التي ميزت عمل اللجنة. وذكر الأمين العام في هذا الصدد نقطتين محـــددتين همـــا العلاقة الوثيقة مع منظمات المجتمع المدني والآليات الخاصة المتمثلة في الخبراء المستقلين والمقررين الخاصـــين وأفرقة العمل.

غير أن أهم ما ميز خطاب الأمين العام أمام لجنة حقوق الإنسان كان تقديمه للمرة الأولى لفكرة "**مراجعـــة النظراء**" peer review، والمتمثلة في قيام الدول الأعضاء باللجنة بمراجعة سجلات جميع دول العالم فيمـــا يتعلق بحقوق الإنسان على أساس دوري. والغرض بالطبع هو القضاء على التسييس وازدواجية المعايير الـــتي دمغت لجنة حقوق الإنسان بشكلها الحالي، والتي تتدخل في اختيار الدول التي تخضع للرقابة على مـــسلكها دون غيرها، وذلك عبر إخضاع جميع الدول للرقابة الدورية على حد سواء.

وفي 14 إبريل 2005 قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة تفسيرية حاول فيها تقـــديم إجابات لأهم الأسئلة التي أثيرت بشأن تفاصيل المجلس المقترح لحقوق الإنسان.[17] وبرر الأمين العام في هذه الوثيقة اقتراح إنشاء المجلس الجديد بأن من شأن الهيكل المقترح "أن يتيح وضوحاً بنيوياً ومفاهيمياً، نظراً لأن الأمم المتحدة لديها فعلاً مجلسان يستهدفان غرضين رئيسين آخرين هما: الأمن والتنمية".[18]

كما أبرز الأمين العام أهمية فكرة الانعقاد الدائم للمجلس في كونه "هيئة دائمة قادرة على الاجتماع بانتظام في أي وقت للتصدي للأزمات المحدقة ولإتاحة النظر في قضايا حقوق الإنسان بصورة متعمقة ومناسبة من حيث التوقيت"،[19] بعكس اللجنة التي تجتمع مرة واحدة في العام. كما أن الوجود الدائم للمجلس "من شأنه

17 مجلس حقوق الإنسان- مذكرة تفسيرية مقدمة من الأمين العام، متاحة بالعربية على http://www.un.org/arabic/largerfreedom/add1.html، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.
18 السابق، ص 1.
19 السابق.

أن يتيح كذلك مزيداً من الوقت لأعمال المتابعة الفنية لتنفيذ المقررات والقرارات"،[20] مع التأكيد على أهمية أن "يتاح للدول الأعضاء أن تجتمع وتتخذ إجراءات عند نشوء حالات خطيرة في مجال حقوق الإنسان".[21]

أما فيما يتعلق بالعضوية، فقد أعاد الأمين العام اقتراح أن ينتخب الأعضاء مباشرة بغالبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة، مضيفاً أن

> من شأن انتخاب أعضاء المجلس بواسطة جميع أعضاء الجمعية العامة أن يجعل أعضاء تلك الهيئة أكثر قابلية للمساءلة فيما يجعل الهيئة ذاتها أوسع تمثيلاً. كما أن انتخاب أعضاء المجلس مباشرة من جانب الجمعية العامة – بوصفها الجهاز التشريعي الرئيسي للأمم المتحدة – يعطي سلطة أوسع من سلطة اللجنة التي لا تعدو كونها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.[22]

وكرر الأمين العام في مذكرته التنفيذية تفضيله أن يكون المجلس الجديد أصغر حجماً من اللجنة بشكلها الحالي. حيث رأى " أن اختصار عدد أعضاء مجلس حقوق الإنسان سوف يتيح للمجلس مزيدا من التركيز على ما سيدور على ساحته من حوارات ومناقشات"،[23] وهو الرأي الذي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية أهم أنصاره والذي يحظى بمعارضة عدد كبير من الدول والمنظمات غير الحكومية.

واقترح الأمين العام أن يكون مقر المجلس الجديد هو جنيف على أن يكون له حضور قوي في نيويورك ليتيح له ذلك التفاعل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – والموجودين جميعاً في نيويورك– بصورة أفضل.

---

20 السابق.
21 السابق، ص 3.
22 السابق، ص 1.
23 السابق.

وإلى جانب استمرار المجلس في القيام بدور محوري في الإشراف على صياغة معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان وتطوير فقد قدم الأمين العام في مذكرته التفسيرية المزيد من التفاصيل بشأن **آلية مراجعة النظراء** التي كان قد اقترح إدخالها على المجلس الجديد في خطاب 7 إبريل أمام لجنة حقوق الإنسان، حيث قال الأمين العام في هذا الصدد

> وستكون وظيفته الأساسية [أي المجلس الجديد] تقييم وفاء جميع الدول بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مما سوف يجسد عملياً المبدأ القائم على أن حقوق الإنسان عالمية وأنها كل لا يتجزأ. وسيلزم إيلاء الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية قدراً متساوياً من الاهتمام[...] وفي إطار هذا النظام، سيكون بالإمكان استعراض حالة كل دولة عضو على أساس دوري. بيد أنه ينبغي ألا تحول هذه المناوبة دون قيام المجلس بالتصدي لما قد يحدث من انتهاكات جسيمة وسافرة. ومن ثم ينبغي أن يكون المجلس قادراً بالفعل على استرعاء اهتمام المجتمع العالمي إلى الأزمات الملحة.[24]

واقترح الأمين العام أن تقوم المفوضية السامية حقوق الإنسان بتجميع المعلومات التي ستشكل أساس مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة. كما أكد على أن استحداث آلية مراجعة النظراء هذه ستمكن من "مساءلة الدول الأعضاء المنتخبين عن التزاماتهم في مجال حقوق الإنسان" بما يحول عضوية المجلس من امتياز إلى التزام ومسئولية.

وأخيراً فقد طالب الأمين العام الدول الأعضاء بالموافقة على استبدال اللجنة بالمجلس في الوثيقة التي ستصدر عن قمة سبتمبر، على أن تترك التفاصيل المتعلقة بحجمه وتشكيله وإنشائه إلى ما بعد القمة.

---

[24] السابق، ص 2.

4- خطة عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

طلب الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "في جو من الحرية أفسح" من المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم له خطة عمل توضح كيفية زيادة فعالية المفوضية السامية وتحقيق أهدافها, وفي شـــهر مـــايو 2005 قدمت المفوضة السامية لويز أربور الوثيقة التي حملت عنوان "**خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الحماية والتمكين**"،[25] والتي تضمنت تصوراً شاملاً وخلاقاً حول الدور المتصور للمفوضـــية في المـــستقبل وعلاقتها بباقي أجزاء الأمم المتحدة ومن بينها لجنة حقوق الإنسان.

وكما كان الحال مع بقية الوثائق المعروضة فقد تحدثت المفوضة السامية في البداية عن الاتهامات الموجهة للجنة حقوق الإنسان "بالانتقائية، وازدواجية المعايير، و التسييس والتقسيمات الإقليمية المعوقة".[26]

وفيما يتعلق بمقترح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان فقد ظهر في الوثيقة تأييد المفوضة السامية لهذا المقترح، حيث جاء في خطة العمل أنه

> لا بد من وجود هيئة جديدة تعثر على وسائل فعالة لتنفيذ مسؤوليتها الرقابية، وسوف يستلزم ذلك بالضرورة وضع نظام ما لمقارنة التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بما تقوم به من ممارسة فعلية بشأنها . ويتفق الجميع على أن النظـــام الـــراهن للتـــدقيق في ممارسات البلدان داخل اللجنة غير مرض. وفي الوقت ذاته يتعين أن يكون هناك نظام ما للنظر في حالة حقوق الإنسان الفعلية في البلدان.[27]

---

25 خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الحماية والتمكين، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/59/2005/Add.3، متاحة بالعربية على http://www.ohchr.org ، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

26 السابق، ص 9.

27 السابق، ص 30.

وبذلك فقد أيدت المفوضة السامية بشدة مقترح الأمين العام باستحداث آلية لمراجعة النظراء، سواء في مجلس حقوق الإنسان الجديد أو في لجنة حقوق الإنسان إذا تم الإبقاء عليها مع إصلاحها. مع التأكيد على أهمية الوصول إلى اتفاق حول تفاصيل هذه الآلية وكيفية عملها، وكيفية تمييزها عن التزامات الدول بتقديم تقارير دورية إلى لجان المعاهدات التابعة للأمم المتحدة.

5- المداولات بشأن الإصلاح:

خضعت مبادرات الإصلاح التي تم عرضها أعلاه، ولاسيما تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأمين العام، لعدة مداولات بين الدول الأعضاء أدت إلى إدخال تعديلات عليها حتى وصلت المقترحات إلى شكلها النهائي الذي سيرد أدناه.

ففي أثناء انعقاد الاجتماع السنوي للجنة حقوق الإنسان قررت الدول الأعضاء في اللجنة تخصيص نصف يوم عمل من أجل عقد جلسة مشاورات غير رسمية بشأن مقترحات إصلاح اللجنة في يوم 12 إبريل 2005. وقامت عدة دول ومجموعات إقليمية بالإدلاء ببيانات تعلق على مقترحات الإصلاح. كما أعطيت الفرصة لبعض المنظمات غير الحكومية للتعبير عن مواقفها المبدئية من المقترحات. غير أن الجلسة انتهت دون التوصل إلى أية نتائج نظراً لحداثة المقترحات وضيق الوقت الممنوح للوفود لتكوين موقف بشأنها بالتشاور مع عواصمهم.

غير أن المجموعة الأفريقية خلال انعقاد اللجنة قررت أن تحاول تمرير قرار بإنشاء فريق عمل حكومي مفتوح العضوية ليجتمع لمدة خمسة أيام خلال فترة غياب اللجنة عن الانعقاد، وذلك لمناقشة مقترحات الإصلاح وتقديم تقرير بشأنها تنعقد اللجنة من أجله في جلسة استثنائية لمدة يوم واحد لمناقشته. وقد عارضت عدة دول هذا الاقتراح نظراً لأن المناقشات بشأن الإصلاح كانت جارية بالفعل في نيويورك و لم تفضل عدة دول

بدء مسار موازٍ للمفاوضات في جنيف حرصاً على عدم تشتيت الجهود.[28] وفي النهاية تم تبني القرار بأغلبية 34 صوتاً مقابل 15 دولة رفضته، وامتناع أربعة عن التصويت.[29]

إلا أن هذا القرار حينما تم رفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك لإقراره لم يحظ بتأييد كافٍ. وتبنى المجلس في المقابل قراراً يدعو الرئيس الحالي للجنة حقوق الإنسان لعقد جلسة مشاورات غير رسمية أخرى فيما لا يزيد عن يومين لمناقشة مقترحات الإصلاح، ثم تقديم تقرير بشأنها إلى رئيس المجلس دون دعوة اللجنة إلى الانعقاد.[30] وبالفعل تم عقد جلسة مشاورات غير رسمية للجنة حقوق الإنسان في جنيف في يوم 20 يونيو 2005 ورفع تقرير بشأنها إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أحاله بدوره إلى رئيس الجمعية العامة.

وفي مسار موازٍ في نيويورك كانت الجمعية العامة قد عقدت خلال شهر إبريل 2005 أربع جلسات مشاورات غير رسمية موضوعية خصصت كل منها لمناقشة قسم من أقسام تقرير الأمين العام. وقد نتج عن هذه الجلسات – التي شاركت فيها مصر كما سنعرض أدناه – وعن مشاورات جانبية مع الدول الأعضاء أول مسودة للوثيقة الختامية للقمة رفيعة المستوى التي ستعقد في سبتمبر. واحتوت هذه الوثيقة التي وزعها الرئيس الحالي للجمعية العامة على الدول الأعضاء في 3 يونيو على تجميع لأهم القضايا المتعلقة بالإصلاح لتشكل أساساً لاستمرار المفاوضات بشأنها بين الدول الأعضاء. وبالفعل تضمنت هذه الوثيقة مقترح استبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان منعقد بصفة دائمة.[31]

28 انترناشيونال سرفيس، مرجع سابق، ص 6.
29 قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 2005/116.
30 قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2005/217.
31 متاحة بالإنجليزية على http://www.reformtheun.org/index.php/pages/2، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

ثم عقدت الجمعية العامة مزيداً من المشاورات غير الرسمية بشأن المسودة خلال شهر يونيو، قبل أن يصدر رئيس الجمعية العامة المسودة المعدلة من الوثيقة محتوية على بعض التعديلات والإضافات في 22 يوليو.[32] وبعد جولة جديدة من المشاورات صدرت المسودة المعدلة الثانية- والأخيرة حتى وقت صدور هذا التقرير- في 5 أغسطس 2005، والتي تحتوي على أحدث حزمة من مقترحات إصلاح الأمم المتحدة.

تضم مسودة الوثيقة الختامية للقمة وفقاً لآخر تعديلاتها أجزاء متعددة تتعلق بحقوق الإنسان. ويتعهد فيها رؤساء الدول والحكومات الذين سيحضرون القمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز، وبأن يعملوا على تقوية آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بهدف ضمان التمتع بكافة حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الناحية المؤسسية يتعهد قادة العالم في الوثيقة بتقوية ودعم المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإصلاح نظام لجان المعاهدات الحقوقية.

أما القسم المتعلق بمجلس حقوق الإنسان فقد ضم عدداً كبيراً من المقترحات التي تلك طرحها في الشهور التي سبقت صياغة مسودة الوثيقة. فالنص الحالي يضم التعهد بإنشاء المجلس الدائم كبديل عن لجنة حقوق الإنسان، مع الحفاظ على الآليات الخاصة بالخبراء المستقلين، وترقيته ليصبح هيئة تابعة للجمعية العامة، على أن تقرر الجمعية العامة خلال خمسة أعوام ما إذا كان سيتحول إلى أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة في موازاة الجمعية العامة ذاتها ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتنص مسودة الوثيقة على وظيفة المجلس التي تتمثل في تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان، عبر مناقشة الموضوعات الحقوقية وتقديم التوصيات بشأنها إلى الجمعية العامة من أجل تطوير القانون الدولي في هذا المجال، والإشراف على برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات لدى الدول الأعضاء في هذا المجال، والتنسيق بين أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختلفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلى جانب مناقشة أزمات حقوق

32 متاحة بالإنجليزية على http://www.reformtheun.org/index.php/united_nations/1217، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

الإنسان الطارئة أو المستمرة، وهي جميعاً الوظائف التي كانت تقوم بها لجنة حقوق الإنسان في جلستها السنوية.

غير أن ما يميز المجلس الجديد وفقاً لمسودة الوثيقة الختامية، إلى جانب انعقاده الدائم، هو إشارة الوثيقة إلى آلية مراجعة النظراء كوظيفة جديدة للمجلس وبنفس التفاصيل التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في مذكرته التفسيرية المشار إليها أعلاه.

وفيما يخص العضوية فإن الوثيقة تقترح أن يضم المجلس من 30 إلى 50 دولة تنتخب لفترات من ثلاث سنوات بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة، على أن يراعى في انتخابها التوازن الجغرافي وإسهام الدولة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أن الدولة التي ستنتخب للعضوية ستخضع – بحسب مسودة الوثيقة- للتقييم ضمن آلية مراجعة النظراء أثناء فترة عضويتها، ما لم تكن قد خضعت له قبيل انتخابها.

6- الخطوة القادمة:

من المقرر أن تنعقد جولة أخرى من المشاورات على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 22 أغسطس للتعليق على المسودة الثانية المعدلة للوثيقة الختامية لقمة سبتمبر، تصدر بعدها مسودة الوثيقة في صورتها النهائية. ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات بشأن الوثيقة حتى قبيل انعقاد القمة في الفترة من 14-16 سبتمبر بمشاركة زعماء دول العالم.

وبعد إقرار الوثيقة النهائية للقمة في سبتمبر، والتي يتوقع أن يتعهد فيها رؤساء الدول الحاضرون بإنشاء المجلس وصلاحياته المعروضة أعلاه، ستستمر المشاورات حتى نهاية الجلسة السنوية للجمعية العامة في 31 ديسمبر 2005 بشأن آليات عمل وإجراءات ووظائف المجلس الجديد، إضافة إلى الترتيبات الانتقالية لتحول لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً– موقف الحكومة المصرية من إنشاء مجلس حقوق الإنسان:

اتخذت الحكومة المصرية موقفاً سلبياً من فكرة إصلاح لجنة حقوق الإنسان عقب استبدالها بمجلس لحقوق الإنسان منذ بداية طرح هذه الفكرة في ديسمبر 2004، سواء أخذ هذا الموقف شكلاً منفرداً أو من خلال مجموعات إقليمية تنتمي إليها مصر وتملك فيها نفوذاً ملحوظاً. ورغم دخول تعديلات على الموقف المصري في الأشهر الستة الأخيرة إلا أنه ظل ثابتاً على معارضته المبدئية لمعظم مكونات حزمة المقترحات المطروحة. ومع تعدد الأسباب التي سردها ولا يزال يسردها المسئولون الحكوميون المصريون والتي سترد هنا، إلا أن قراءة مجمعة لتصريحات هؤلاء المسئولين في محافل مختلفة تكفي للتعرف على السبب الحقيقي وراء هذا الموقف السلبي للحكومة المصرية، ألا وهو عدم الرغبة في وجود هيئة دولية مستقلة وفعالة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وحماية ضحاياها الفعليين أو المحتملين. وفيما يلي عرض لمكونات هذا الموقف مع تحليله والتعليق عليه:

1– المعارضة الإجمالية لفكرة إنشاء مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة:

"مصر بشكل عام غير مرحبة بتحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان"

المستشار إيهاب جمال الدين، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية المصرية[33]

تلخص هذه العبارة الموجزة الموقف المصري من فكرة ترقية لجنة حقوق الإنسان إلى هيئة أعلى في السلم التنظيمي للأمم المتحدة مع صلاحيات أوسع تحافظ على المزايا الحالية للجنة وتتخلص في الوقت ذاته من عيوبها، على النحو الذي تقدم. وقد بدأ مسئولو الخارجية المصرية في التعبير عن هذا الموقف حتى قبل صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "في جو من الحرية أفسح"، وبالتحديد منذ ورود فكرة المجلس الجديد كبديل عن لجنة حقوق الإنسان في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتحديات والتهديدات والتغيير. ففي

[33] مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مع المستشار إيهاب جمال الدين، القاهرة، 10 يوليو 2005.

6 إبريل 2005 صرح مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير ماجد عبد الفتاح أمام جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "المجلس الجديد المقترح يبدو وكأنه سيقوض المسئوليات الموكلة للجنة حقوق الإنسان، ويغير من الطبيعة الحكومية لعملية الرقابة الدولية في مجال حقوق الإنسان؛ خاصة وأن نطاق ولاية المجلس المقترح وعلاقته بباقي الهيئات ذات الصلة مازالا غامضين."[34]

ومع مرور الوقت وظهور المزيد من التفاصيل حول المجلس المقترح وصلاحياته المستقبلية بدأ هذا الموقف المصري المتحفظ في اتخاذ أشكال أكثر صراحة ومباشرة في معارضة المجلس الجديد. ففي 19 إبريل 2005، أي بعد صدور تقرير الأمين العام ثم خطابه أمام لجنة حقوق الإنسان ومذكرته التفسيرية التي قدم فيها مقترح آلية مراجعة النظراء، ألقى السفير عبد الفتاح بيان مصر في جلسة للجمعية العامة خصصت لمناقشة الجزء المتعلق بحقوق الإنسان من تقرير الأمين العام، قال فيه

> إن القراءة الأولية للمذكرة الإضافية التي وزعها الأمين العام تقودنا إلى استخلاص أن مجلساً كهذا بوظائفه المقترحة لن يعزز بالضرورة جهودنا المشتركة لتعميق احترام حقوق الإنسان، حيث لا توجد ثمة ضمانات أن نفس المشكلات الهيكلية والوظيفية المتعلقة بلجنة حقوق الإنسان لن تُتضمن آلياً في الكيان الجديد، حتى مع وجود آلية لمراجعة النظراء".[35]

وانتهى بيان الوفد المصري الرسمي بتأكيد أن "خيار إصلاح اللجنة يبدو أفضل البدائل في هذه المرحلة بدلاً من إنشاء كيان جديد والعمل الشاق من أجل تفعيله على أساس من التوافق".[36]

ولم يختلف هذا الموقف المصري المنفرد كثيراً عن موقف المجموعات الإقليمية التي تحمل مصر عضويتها. فقد وصف بيان المجموعة الأفريقية، الذي ألقته السفيرة نايلة جبر مندوبة مصر الدائمة لدى هيئات الأمم المتحدة

---

[34] بيان السفير ماجد عبد الفتاح أمام الاجتماع رقم 85 من الجلسة رقم 59 للجمعية العامة، 6 إبريل 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

[35] بيان السفير ماجد عبد الفتاح أمام جلسة المشاورات الموضوعية غير الرسمية حول القسم الثالث: حرية العيش بكرامة من تقرير الأمين العام، 19 إبريل 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، التوكيد من الكاتب.

[36] السابق.

بجنيف، أمام اجتماع لجنة حقوق الإنسان في 12 إبريل 2005، الإصلاحات المقترحة من الأمين العام بأنها "تجميلية".[37] بينما وصفت ورقة لممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي التحول المقترح من لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان بأنه "تبسيطي وغير قابل سياسياً للاستمرار".[38]

أما السبب الذي قدمه مدير إدارة حقوق الإنسان في الخارجية المصرية لباحثي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عند سؤاله عن سبب عدم ترحيب مصر بفكرة المجلس الجديد فقد كان أنه "من وجهة النظر المصرية سيقود المجلس الجديد إلى مزيد من التسييس وليس العكس، ولن يحل المشكلات الحالية للجنة حقوق الإنسان".[39] غير أن مناقشة هذا الموقف وقراءته إلى جانب المواقف المعلنة الأخرى لمسئولي الخارجية المصرية يظهران أن الاعتراض الحقيقي لا يكمن في إنشاء الكيان الجديد، وإنما في تمتع هذا المجلس بسلطة مراقبة تنفيذ التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان، وحماية الأفراد من التعرض لانتهاك حقوقهم، كما يوضح الجزء التالي. فرغم عيوب وعلل اللجنة بوضعها الحالي إلا أن عدداً من الدول من بينها مصر قد نجح إلى حد كبير في إخضاعها للسيطرة وتقليل الأثر السياسي الحقيقي لعملها. أما المجلس الجديد فيبدو أن مصر تخشى أن يكون كياناً غير قابل للسيطرة أو الاحتواء، مما سيكون له أثر مباشر على كفاءته في الاستجابة لقضايا حقوق الإنسان.

2- محاربة الوظيفة الرقابية والحمائية لمجلس حقوق الإنسان:

أصبحت حماية حقوق الإنسان من الانتهاك، وتنفيذ التعهدات التي قطعتها دول العالم على نفسها في مجال حقوق الإنسان الأولوية الرئيسية للعمل الحقوقي. فقد شهد نصف القرن الثاني من القرن العشرين إنجازات

---

[37] بيان المجموعة الأفريقية عبر السفيرة نايلة جبر مندوبة مصر الدائمة في جلسة المشاورات غير الرسمية حول إصلاح لجنة حقوق الإنسان، 12 إبريل 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

[38] ورقة مجموعة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن حقوق الإنسان والشئون الإنسانية حول إصلاح نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، 20 مايو 2005، متاحة بالإنجليزية على http://www.ishr.ch/About UN/Reports and Analysis/UN-Reform/OICPaperUN_HR_Reform.pdf ، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

[39] مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مع المستشار إيهاب جمال الدين، القاهرة، 10 يوليو 2005.

هائلة في مجال تقنين حقوق الإنسان وصياغتها في شكل معاهدات ترتب التزامات قانونية على الدول الأطراف فيها. وبهذا فقد تم إنشاء البنية الأساسية لحقوق الإنسان في صورة هذه الصكوك والمعايير وأصبح من الواجب الآن تركيز الجهد على تفعيل هذه البنية وتحقيق الغرض الأصلي منها وهو منع الانتهاكات قبل وقوعها والاستجابة لها بعد وقوعها.

غير أن دولاً عدة، ومن بينها مصر، تخشى بطبيعة الحال من هذا التوجه الدولي الجديد الساعي إلى نقل حقوق الإنسان من مرحلة الوعود الأخلاقية وصياغة المعاهدات إلى مرحلة الحماية والإنفاذ.

وترى هذه الدول في فكرة إنشاء المجلس الجديد تكريساً لهذا التوجه المقلق بالنسبة لها، ولذا فإنها سعت منذ البداية إلى الإبقاء على الشكل الحالي للجنة حقوق الإنسان مع بعض التعديلات. وعندما لم تنجح في ذلك بدأت في السعي إلى إضعاف الكيان الجديد ومحاولة تجريده من أي وظيفة رقابية أو حمائية لأوضاع حقوق الإنسان الداخلية.

وفي حالة مصر، فإنه ليس من الصعب على الإطلاق إدراك أن هذا التوجه هو السبب الحقيقي وراء الموقف الرسمي السلبي من إنشاء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والذي يتخفى وراء أسباب أخرى سرعان ما يظهر البحث الأولي عدم جديتها.

فالحكومة المصرية من ناحية تتهم لجنة حقوق الإنسان بالتسييس وازدواجية المعايير، واستهداف الدول النامية بالانتقاد وكأنها المسرح الوحيد لانتهاكات حقوق الإنسان. وهي انتقادات على قدر كبير من الصحة كما ورد في الجزء الأول من هذا التقرير، بل وأجمعت كل الآراء على أن هذه المثالب قائمة بالفعل وتعيق عمل اللجنة. غير أن مصر وحلفاءها ممن يخشون الوظيفة الحمائية لأعلى هيئات حقوق الإنسان الدولية لم يقدموا أبداً أي اقتراح يستبدل النظام الحالي لرصد الانتهاكات داخل البلدان وإدانتها والاستجابة الدولية لها بنظام آخر. بل اتخذت موقفاً معارضاً لهذه الوظيفة من الأصل، ومطالباً بأن يقتصر دور المجلس على الترويج لقيم

حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لحكومات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في مجـــال حقوق الإنسان بناء على طلب الحكومات، وإجراء مناقشات موضوعية حول قضايا حقوق الإنـــسان دون التطرق إلى واقعها داخل الدول، وصياغة الإعلانات والصكوك والمواثيق وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمـــم المتحدة لاعتمادها. وبذلك لا يبقى لهذه الهيئة الدولية الهامة أي دور في مراقبة انتهاكات الـــدول لحقـــوق مواطنيها أو منع هذه الانتهاكات أو التصدي لها. وتتحول اللجنة في هذه الحالة، أو المجلس بعد إنشائه، إلى مجلس للحكماء يعقد المناقشات ويصدر التوصيات دون أية ضمانات للتنفيذ.

وانطلاقاً من هذا التوجه، فقد سارعت مصر وحلفاؤها إلى رفض –أو على الأقل إلى التشكيك في– مقترح إنشاء آلية لمراجعة النظراء في المجلس الجديد.[40] رغم أنها تبدو من الوهلة الأولى حلاً منطقياً للمشكلة التي ما فتئت مصر وحلفاؤها يشكون منها. فإن كانت المشكلة هي الانتقائية وازدواجية المعايير في اختيار الـــدول التي يتم فحص سجلها في مجال حقوق الإنسان، فالحل هو إخضاع الجميع لهذا الفحص بشكل دوري دون معايير قد تخضع للتسييس، وأن يبدأ هذا الفحص بالدول الأعضاء في اللجنة ذاتهم.

والأكثر إثارة للاستغراب في الموقف المصري، أن مصر لم تعارض إنشاء آلية لمراجعة النظراء تحـــت مظلـــة الاتحاد الأفريقي كجزء من مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، حيث انضمت مصر إلى هذه الآلية في 9 مارس 2004. بل إن الحكومة المصرية استضافت قمة آلية مراجعة النظراء الأفريقية بمدينة شرم الشيخ في إبريل 2005، وحضرها الرئيس حسني مبارك، الذي أشار إلى هـــذه الآليـــة في خطابـــه الافتتاحية أمام القمة كدليل على أن الدول الأفريقية قد "بدأت عملية غير قابلة للرجوع عنها من الإصلاح

40 انظر على سبيل المثال بيان السفير ماجد عبد الفتاح المشار إليه أعلاه أمام جلسة المشاورات الموضوعية غير الرسمية حول القسم الثالث: حرية العيش بكرامة من تقرير الأمين العام، 19 إبريل 2005.

السياسي والدمقرطة".[41] فلماذا تقبل مصر الانضمام الطوعي إلى آلية مراجعة النظراء بهذا الحماس في الاتحاد الأفريقي وترفضه بنفس الحماس في الأمم المتحدة؟

طرح باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هذه الأسئلة على المستشار إيهاب جمال الدين، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية المصرية، فقدم سببين للمعارضة: الأول هو أن هذه الآلية ستمثل تكراراً لعمل لجان المعاهدات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة والتي تلتزم الدول بتقديم تقارير دورية إليها حول تنفيذها لاتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها؛ والثاني هو أن تطبيق الآلية في الاتحاد الأفريقي مازال في طور التجربة و لم تثبت فاعليته بعد. أما السبب الثالث فقد جاء على لسان مصر نيابة عن المجموعة العربية في جلسة المشاورات غير الرسمية التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان في جنيف في 20 يونيو 2005 بشأن إصلاح نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حيث تطرقت المداخلة إلى "الصعوبة المحتملة في تطبيق المفهوم بطريقة حيادية وغير منحازة أو مسيّسة".[42]

وفيما يتعلق بالسبب الأول فقد دحضه الأمين العام للأمم المتحدة في مذكرته التفسيرية إلى الجمعية العامة بشأن مجلس حقوق الإنسان، حيث قال الأمين العام إن آلية تقديم التقارير إلى لجان المعاهدات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة آلية "تنبع من الالتزامات القانونية وتنطوي على تدارس دقيق تقوم به أفرقة خبراء مستقلين للقوانين والأنظمة والممارسات فيما يتعلق بأحكام محددة من تلك المعاهدات"[43]، وذلك فقط بالنسبة لكل معاهدة على حدة، مع اقتصار عمل كل لجنة على الدول التي اختارت الانضمام إلى المعاهدة المحددة التي تشرف عليها تلك اللجنة. أما آلية مراجعة النظراء المقترحة في ظل مجلس حقوق الإنسان الجديد فقد قال الأمين العام إنها ستكون "عملية تقوم الدول الأعضاء طوعاً في إطارها بإجراء مناقشات حول

---

41 جمال نكروما، Africa on the Move ، الأهرام ويكلي، 21-27 إبريل 2005، متاح على http://weekly.ahram.org.eg/2005/739/fo1.htm ، زيارة أغسطس 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

42 ملخص جلسة المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية الذي أعده رئيس الدورة رقم 61 للجنة حقوق الإنسان وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2005/217، متاح بالإنجليزية على http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/index.htm ، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

43 مجلس حقوق الإنسان- مذكرة تفسيرية مقدمة من الأمين العام، مرجع سابق.

مسائل حقوق الإنسان كل في بلدها، استناداً إلى الالتزامات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها بتعزيز وحماية تلك الحقوق الناشئة عن الميثاق والمعبَّر عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".[44] وأضاف الأمين العام أن الآلية الجديدة ستكمل دور لجان المعاهدات دون أن تحل محلها، وأنه "ينبغي تطوير تنفيذ النتائج المتحصلة باعتباره مشروعاً تعاونياً".[45]

أما عن السبب الثاني، فإن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية لا ترى في حداثة تطبيق آلية مراجعة النظراء بالاتحاد الأفريقي مبرراً مقنعاً لمعارضة إنشاء آلية شبيهة على مستوى الأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، فإن اقتباس الآلية من قبل الأمم المتحدة يعد شهادة لصالح الاتحاد الأفريقي الذي ابتكر هذه الفكرة كأساس لعملية من النقد الذاتي تقوم به الدول الأعضاء في منظمة حكومية لسجلاتها ضماناً للشفافية وحسن المتابعة واستمرار الحافز على التطوير. كما أن تطبيق آلية مراجعة النظائر ونجاحها داخل مجلس حقوق الإنسان الجديد بالأمم المتحدة سيشكل دافعاً قوياً للدول الأفريقية من أجل إنجاح نفس الآلية في الاتحاد الأفريقي، مع تبادل الخبرات بين المنظمتين الإقليمية والدولية.

وبخصوص السبب الثالث، فإن مصر والدول العربية لم تقدم أي دليل يدفعها للاعتقاد بأن آلية مراجعة النظراء الجديدة ستكون هي الأخرى منحازة أو مسيّسة، أو أنها ستطبق معايير مختلفة في المراجعة حينما يتعلق الأمر بإحدى الدول الكبرى أو المتقدمة. كما أن الدول النامية سيكون بيدها أن تمنع ذلك السيناريو عبر التفاعل الإيجابي مع الآلية الجدية، والمشاركة الصادقة في إنجاحها عبر التدقيق في سجلات حقوق الإنسان الخاصة بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مع ضرب المثل ومنح القدوة بنفسها عبر الخضوع الطوعي للمراجعة بشكل دوري وبهدف التعاون من أجل إنهاء الانتهاكات وتحسين الأوضاع وليس تجميل صور الحكومات وصيانتها من النقد.

44 السابق.
45 السابق.

إن السبب الحقيقي في معارضة الحكومة المصرية لنظام يفرض على جميع الدول دون استثناء فتح سجلاتها للتقييم والنقد والمقترحات، هو أن أحد أهداف هذه الآلية ضمان أن الدول التي ستسعى إلى الحصول على عضوية المجلس ستكون راغبة بالفعل في التعاطي الإيجابي مع المجلس والعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالمقترح الذي سيعرض على قمة زعماء الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في سبتمبر 2005 يشترط حتى الآن أن تجري مراجعة أوضاع حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء خلال فترة عضويتها بمجلس حقوق الإنسان الجديد كشرط تقبله الدول إذا ما أرادت الحصول على هذه العضوية. وسيعني هذا للمرة الأولى أن عضوية المجلس ستقترن بالمسئولية، ولن تقدم مزايا بقدر ما ستفرض التزامات. وبهذا يتم التصدي للدول التي تقاتل من أجل الحصول على العضوية لتستغلها في حماية نفسها من النقد وفي إضعاف استقلالية اللجنة وكفاءتها.

كما أن الموقف الرسمي المصري المناهض لقيام مجلس حقوق الإنسان بأي دور رقابي أو حمائي ليس جديداً. فحتى في ظل لجنة حقوق الإنسان بكل عيوبها كانت مصر تقاتل باستماتة لمنع اللجنة من النظر في أوضاع حقوق الإنسان داخل الدول بموجب البند رقم 9 من أجندة الاجتماع السنوي للجنة، والمعنون "انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي مكان من العالم"، ودأبت مصر على التصويت ضد القرارات المقدمة تحت هذا البند بسبب معارضتها المبدئية لإصدار قرارات بشأن حقوق الإنسان داخل دولة بعينها، رغم أن هذه الآلية كانت تعد أقوى أسلحة لجنة حقوق الإنسان في لفت أنظار العالم وباقي أجهزة الأمم المتحدة إلى أوضاع حقوق الإنسان المتردية في دولة ما، ودفع هذه الدولة إلى تصحيح تلك الأوضاع، قبل أن تنجح مصر وحلفاؤها داخل اللجنة في إضعاف هذه الآلية وتحجيمها وتضييق نطاق تطبيقها. ففي الاجتماع السنوي الأخير للجنة حقوق الإنسان وجهت مندوبة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة بجنيف انتقادات عنيفة لهذا البند من الأجندة، واصفة إياه بأنه "أكثر بنود اللجنة إثارة للمواجهات والمشاحنات السياسية"، ونددت باستخدام اللجنة "لأغراض الضغط السياسي على الدول من خلال التشهير بها في المحافل

الدولية".[46] ومن هذا المنطلق فقد صوتت مصر ضد قرارات اللجنة التي أدانت أوضاع حقوق الإنسان في كل من روسيا البيضاء وكوبا وكوريا الشمالية. ويظهر هذا بوضوح النظرة العدائية التي طالما نظرت بها الحكومة المصرية إلى دور اللجنة في الرقابة والحماية.

وعندما سألت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مدير إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية المصرية حول ما إذا كانت مصر تعارض من حيث المبدأ قيام هيئة حكومية تابعة للأمم المتحدة بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان والعمل على حمايتها، أشار المسئول الحكومي المصري إلى ضيقه مما أطلق عليه بالإنجليزية "litigation approach to international relations" أي التوجه القضائي في العلاقات الدولية، والذي يتمثل في التركيز المفرط – من وجهة نظره – على آليات التنفيذ والإلزام.[47] واعتبر باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هذا رداً بالإيجاب على سؤالهم.

ثم أن الحكومة المصرية لا تملك موقفاً متسقاً من رفض تسييس لجنة حقوق الإنسان بوضعها الحالي. بل وتشارك الحكومة متعمدة في هذا التسييس في كثير من الأحيان. ففي الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان في 2005 على سبيل المثال امتنعت مصر عن التصويت لصالح قرار يطالب الولايات المتحدة الأمريكية بفتح قاعدة جوانتانامو البحرية أمام محققي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة للتأكد من حسن معاملة المحتجزين هناك وأوضاعهم الصحية والقانونية، رغم وجود مصلحة مباشرة للحكومة المصرية في نجاح هذا القرار في التصويت لوجود محتجزين مصريين داخل هذا المعسكر دون اتهام أو محاكمة. وعندما سأل باحثو المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية المصرية عن سبب عدم تأييد القرار كانت إجابته المباشرة أن الحكومة المصرية اتخذت هذا الموقف "لاعتبارات سياسية".[48]

---

46 بيان السيدة السفيرة نايلة جبر، مندوبة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، البند 9: انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي مكان من العالم، 23 مارس 2005.
47 مقابلة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مع المستشار إيهاب جمال الدين، القاهرة، 10 يوليو 2005.
48 السابق.

وكذلك امتنعت الحكومة المصرية كما فعلت في الأعوام السابقة عن التصويت لصالح واحد من أهم قرارات اللجنة، وهو ذلك الخاص بالإعدام خارج نطاق القضاء، وذلك لأن القرار يدين قتل الأشخاص على أساس من التمييز، بما في ذلك التمييز بسبب التوجه الجنسي. ورغم زعم الحكومة المصرية معارضتها لقتل الأشخاص خارج نطاق القانون لأي سبب بما فيها الأسباب المذكورة في القرار فإن الوفد المصري امتنع عن التصويت حتى لا تعد تلك سابقة في الاعتراف بالتوجه الجنسي كأساس للتمييز في أحد قرارات الأمم المتحدة. وعندما واجهت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أعضاء الوفد المصري في اجتماع اللجنة بجنيف بهذا المنطق المسيّس في التعامل مع قضية حقوقية تتصل بالحق في الحياة، كانت إجابات أعضاء الوفد تتراوح بين التسليم بالطبيعة السياسية للجنة، أو الحالة الراهنة للعلاقات الدولية بشكل عام، أو اضطرارهم للالتزام بالتعليمات الصادرة لهم من القاهرة.

والخلاصة أن مصر ترى أن إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان قد ينطوي على تعزيز للوظيفة الرقابية والحمائية التي طالما عارضتها داخل لجنة حقوق الإنسان، وهو ما قد ينهي شهر العسل الذي تمتعت به الكثير من الحكومات التي ظنت أن حصولها على عضوية اللجنة كفيل وحده بالتغطية على انتهاكاتها.

3- محاربة استقلالية وفاعلية الآليات الخاصة special procedures:

أصبحت الآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، والمتمثلة في المقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، وأفرقة العمل الذين تقوم لجنة حقوق الإنسان بتعيينهم أحد أهم آليات اللجنة في متابعة تطورات حقوق الإنسان من خلال تقارير هؤلاء الخبراء، وزياراتهم الميدانية إلى الدول، وتوثيقهم للشكاوى الفردية التي يتلقونها طوال العام، فضلاً عن ظهورهم الإعلامي ومشاركتهم في الأنشطة والمؤتمرات.

وقد تزايد عدد الخبراء المستقلين الذين تعينهم لجنة حقوق الإنسان مع تزايد أهميتهم والحاجة إلى دورهم، حتى أصبح عددهم يربو عن الأربعين خبير. ووفقاً لمعلومات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم

المتحدة، فقد قدم هؤلاء الخبراء خلال عام 2004 أكثر من مائة تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان، تضمنت معلومات بشأن تطورات حقوق الإنسان في 39 دولة زارها هؤلاء الخبراء خلال العام. وفي خلال نفس العام أرسل هؤلاء الخبراء أكثر من 1300 بلاغ إلى 142 دولة تحوي معلومات بشأن 4448 شكوى فردية.[49]

وبالرغم من ضعف آليات متابعة أنشطة هؤلاء الخبراء – الراجعة إلى ضعف الإمكانات المالية والبشرية المتاحة لدى المفوضية السامية لتقديم الدعم للخبراء، إضافة إلى كونهم يعملون بشكل تطوعي وغير متفرغ– فإن مساهمتهم القيمة في عمل اللجنة أصبحت من أهم ما يميزها. ولعل ذلك هو ما دفع كافة مبادرات إصلاح الأمم المتحدة إلى التأكيد على أن مجلس حقوق الإنسان الجديد المقترح إنشائه يتعين عليه أن يبقي على نظام الآليات الخاصة بوصفه أحد أهم نقاط القوة التي تميز اللجنة بوضعها المتردي حالياً.

وبسبب تميز معظم هؤلاء الخبراء المستقلين وكفاءتهم واستقلاليتهم، وهي صفات أدت جميعاً إلى إحداث تطوير كبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن عدداً من الدول قد قرروا محاربة الآليات الخاصة، وبذل كل ما في وسعهم لإضعافهم والحد من حرية حركتهم وتقليل أثرهم.

وكان من بين هؤلاء الدول مصر، التي رغم تعاونها النسبي في الرد على تساؤلات ومراسلات المقررين الخاصين والخبراء المستقلين، فإنها لم تسمح أبداً لأي منهم بزيارة البلد لتفقد الأوضاع فيها وتقديم التوصيات إلى الحكومة لتحسينها. ومن بين المقررين الخاصين الذين لا زالت الحكومة المصرية تمنعهم من زيارة مصر مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن التعذيب، الذي دأب على مطالبة الحكومة بالسماح له بإجراء زيارة ميدانية منذ تسع سنوات ولا زالت الحكومة غير مستجيبة.

49 خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان: الحماية والتمكين، مرجع سابق، ص 33.

ويرجع الموقف المصري السلبي من الخبراء المستقلين إلى الاعتقاد الخاطئ لدى الحكومة المصرية بأن دراسة هؤلاء الخبراء لأوضاع حقوق الإنسان في دولة ما وتقديم خلاصات وتوصيات بشأنها يشكل إساءة لسمعة هذه البلد. حيث ترفض الحكومة التعاطي الإيجابي مع محققي حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمستند إلى رغبة صادقة في تحسين الأوضاع داخلياً.

غير أن رفض الحكومة السماح لعدد من المقررين الخاصين بزيارة مصر لدراسة أوضاع حقوق الإنسان فيها لم يمنع هؤلاء الخبراء من إفراد أجزاء من تقاريرهم لسرد وتحليل الشكاوى التي تلقوها طوال العام، مع إيراد رد الحكومة المصرية عليها، وتحليل هذا الرد في بعض الأحيان.

ففي عام 2005، على سبيل المثال، ورد عدد من البلاغات التي تشكو انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان في تقارير 12 من محققي اللجنة، وذلك في مجالات: التعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، والحق في الصحة، والحق في السكن، والاحتجاز التعسفي، واستقلال القضاء والمحاماة، وحرية المعتقد، وحرية الرأي والتعبير، والاختفاء القسري، والعنف ضد المرأة، وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.[50] وهو ما يقدم تفسيراً إضافياً لسعي مصر نحو إضعاف الآليات الخاصة داخل اللجنة حتى الآن وفي المجلس الجديد لحقوق الإنسان في المستقبل.

وقد جاءت أبرز هذه المحاولات لإضعاف نظام الآليات الخاصة في صورة الورقة مشتركة التي أصدرها ممثلو منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف، والذي تقوده مصر وباكستان وإيران والسودان، بشأن إصلاح نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتضمنت قائمة طويلة من التعديلات المقترح إدخالها على هذا النظام في المجلس الجديد، يجمع بينها جميعاً الرغبة في تقليل أو إلغاء فعالية محققي الأمم المتحدة المستقلين.

50 انظر تقارير الدورة رقم 61 للجنة حقوق الإنسان، متاحة على http://ap.ohchr.org/documents/sdpage_e.aspx?b=1&se=59&t=9، تم الاطلاع عليها في أغسطس 2005.

تضمنت هذه القائمة مطالبة الخبراء بالتركيز على التعاون الدولي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان بدلاً من "استهداف الدول" على حد قول الورقة. وطالبت الورقة المشتركة بتغيير نظام اختيار الخبراء ليصبح مقتصراً على المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء، ووضع قواعد معقدة لقبول الشكاوى الفردية تهدف إلى تقليل عددها وتقييد قدرة الأفراد على طلب تدخل الخبراء المستقلين، ووضع قواعد تمنع اتصال المقررين الخاصين بالإعلام أو بالمنظمات الأخرى، ووضع شروط تحكم التعاون بين هؤلاء الخبراء وبين الجمعية العامة.[51] ويبدو هنا جلياً أن هذه الاقتراحات لا تهدف إلى إدخال تحسينات على نظام الآليات الخاصة الذي يعد شريان الحياة بالنسبة للجنة حقوق الإنسان، بقدر ما يهدف إلى تقويض هذا النظام من أساسه.

وتجدر هنا ملاحظة أن هذا الموقف ليس بجديد على مصر. ففي العام الماضي صوتت مصر لصالح 19 تعديلاً اقترحتها كوبا على القرار الخاص بحقوق الإنسان والآليات الخاصة الذي قدمته جمهورية التشيك في دورة عام 2004. وتضمنت هذه التعديلات التسع عشرة حزمة مشابهة من الخطوات الرامية إلى إضعاف الخبراء المستقلين والنيل من نزاهتهم وحيادهم. غير أن هذه التعديلات لم تحصد أصواتاً كافية في العام الماضي.[52]

كما تجدر الإشارة إلى أن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي المعادي للآليات الخاصة المعروض أعلاه لا يشبه موقف المجموعة الأفريقية التي تنتمي مصر إلى عضويتها كذلك. ففي جلسة المشاورات غير الرسمية التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان في جنيف في 20 يونيو 2005 بشأن إصلاح نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أكدت المجموعة الأفريقية على "أهمية الحفاظ على نقاط قوة اللجنة، خاصة فيما يتعلق بالآليات

51 ورقة مجموعة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق، ص 3- 5.

52 التقرير الختامي للدورة رقم 60 للجنة حقوق الإنسان، متاح بالإنجليزية على http://www.ohchr.org/english/bodies/chr/sessions/60/documents.htm ، ص 459 – 461، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005.

الخاصة".[53] ويبدو أن مصر اختارت في هذه النقطة بالذات أن تنحاز إلى الموقف المتشدد لمنظمة المؤتمر الإسلامي عندما لم تتفق مع الرؤية الإيجابية للمجموعة الأفريقية تجاه الآليات الخاصة.

وفي مقابل هذا الموقف الرسمي المصري المعادي للآليات الخاصة، فإن الحكومة المصرية تدافع دفاعاً حاراً عن بقاء ودور اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو هيئة تابعة للجنة حقوق الإنسان تضم 26 خبيراً مستقلاً وفقاً للتوازن الجغرافي. فقد رفضت مصر كما ورد أعلاه وبشده الاقتراحات الأولية التي طرحت استبدال اللجنة الفرعية بهيئة خبراء.[54] ويرجع هذا الموقف المصري إلى أن أعضاء اللجنة الفرعية ترشحهم حكوماتهم للعضوية. ورغم أن هؤلاء الخبراء يفترض أن يعملوا بصفتهم الشخصية بعد انتخابهم ولا يمثلون حكوماتهم، إلا أن الكثير منهم يكونون أقل استقلالية بكثير من الآليات الخاصة التي لا تختارها الدول.

ففي آخر اجتماع سنوي للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، على سبيل المثال، والتي عقدت بجنيف في أواخر يوليو وأوائل أغسطس 2005، كان العضو المصري في اللجنة واحداً من عضوين فقط من أصل 26 امتنعا عن التصويت لصالح قرار للجنة يعيد تأكيد القاعدة القانونية التي تنص على أن نقل فرد إلى دولة يتعرض فيها هذا الفرد إلى خطر التعذيب يعد انتهاكاً للقانون الدولي العرفي.[55]

4- محاولة تحجيم مشاركة المنظمات غير الحكومية:

أجمعت كافة المجموعات الإقليمية في مواقفها من إصلاح نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على أهمية أن يحافظ مجلس حقوق الإنسان الجديد على علاقة التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية التي تميز حالياً لجنة

---

[53] ملخص جلسة المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية الذي أعده رئيس الدورة رقم 61 للجنة حقوق الإنسان وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2005/217، مرجع سابق.

[54] انظر البيان الشفهي للوفد المصري في الاجتماع رقم 61 للجنة حقوق الإنسان حول عمل اللجنة الفرعية، مرجع سابق.

[55] انظر البيان الصحفي للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، 10 أغسطس 2005، متاح بالإنجليزية على http://www.unog.ch/unog/website/news_media.nsf/(httpNewsByYear_en)/6BCAEB1F102513E5C1257 0590062B588?OpenDocument، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005.

حقوق الإنسان. و لم يخرج عن هذا الإجماع سوى ممثلو منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تقودها مصر وباكستان وعدد قليل من الدول الأقل تأثيراً في عمل اللجنة.

فقد طالبت ورقة منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن إصلاح نظام حقوق الإنسان بتقليل عدد البيانات الشفهية التي تلقيها المنظمات غير الحكومية خلال الجلسة السنوية للجنة حقوق الإنسان، أو المجلس الجديد بعد إنشائه، وتقليل عدد بنود الأجندة التي يسمح للمنظمات غير الحكومية بإلقاء بيانات شفهية في إطارها، وتشديد القيود على حضور المنظمات غير الحكومية لجلسات اللجنة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عقابية ضد المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتوزيع أوراق أو إلقاء بيانات "تستخدم لغة لا تحترم ضوابط الأمم المتحدة".[56]

وفي الوقت الذي تسعى فيه مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى التخلص من إزعاج منظمات حقوق الإنسان المستقلة أثناء انعقاد جلسات اللجنة، فإنها تطالب بتعظيم وتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على غرار المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، في دلالة لا تخفى على تفضيل مشاركة الكيانات الأقل استقلالاً في أعمال اللجنة.[57]

5- محاولة إعاقة مفاوضات إنشاء مجلس حقوق الإنسان:

بعد أن ظهر لمصر وحلفائها داخل اللجنة أنهم لن ينجحوا في حشد معارضة كافية لفكرة استبدال لجنة حقوق الإنسان المشلولة بمجلس لحقوق الإنسان، بدأت هذه الدول في تغيير استراتيجيتها عبر الموافقة على فكرة إنشاء الكيان الجديد وإطلاق اسم المجلس عليه مع محاولة إرجاء مناقشة كافة التفاصيل المتعلقة بولايته ووظائفه وآليات عمله وقواعده الإجرائية إلى ما بعد القمة رفيعة المستوى التي ستعقد في نيويورك في سبتمبر 2005، خاصة وأن مصر أصبحت ملتزمة بالموافقة على إنشاء المجلس الجديد كبديل عن لجنة حقوق

[56] ورقة مجموعة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق، ص 8.
[57] انظر المرجع السابق، ص 8.

الإنسان وفقاً لقرار قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت بمدينة سرت الليبية في يوليو 2005 بمشاركة الـــرئيس المصري.[58]

فقد أصدرت منظمة العفو الدولية في 3 أغسطس 2005 بياناً حذرت فيه من أن عدداً صغيراً من الدول قد اقترح على رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يقوم بشطب كافة الإشارات إلى نطاق عمل مجلس حقوق الإنسان، وإنشاء فريق عمل مفتوح العضوية يتبع الجمعية العامة للتفاوض بشأن نطاق العمل وكافة المسائل الإجرائية المتعلقة بالمجلس المقترح. وحذرت المنظمة في بيانها من أن تحقيق هذا المطلب

> قد يعني تأجيلاً إلى أجل غير مسمى دون أي ضمانات بأن مجلساً جديداً وقويـــاً ســـيتم إنشاؤه لمعالجة الانتقائية والتسييس المفرط للجنة حقوق الإنسان. إن الدعوة إلى إنـــشاء مجلس حقوق إنسان غير معرف ودون تحديد عناصره من الممكـــن أن تقـــود حـــتى إلى إضعاف آليات حقوق الإنسان القائمة الآن بالأمم المتحدة.[59]

أما القائمة التي نشرتها منظمة العفو الدولية، والتي اختارت مصر الانضمام إليها، فتكفي نظرة واحدة إليهـــا لإدراك دوافع هذه الدول في إرجاء مناقشة تفاصيل المجلس الجديد إلى ما بعد انفضاض قمة رؤساء الدول مع ما يتوقع أن يصاحبها من تغطية إعلامية مكثفة. فالقائمة تضم إلى جانب مصر كلاً مـــن كوبـــا والـــصين وماليزيا وروسيا الاتحادية وروسيا البيضاء وفيتنام.[60]

---

58 الاتحاد الأفريقي، إعلان سرت بشأن إصلاح الأمم المتحدة، وثيقة رقم Assembly/AU/Decl.2 (V) ، متاح بالإنجليزية على http://www.africa-union.org/summit/JULY%202005/home.htm ، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005.

59 بيان منظمة العفو الدولية،Proposed human rights council must not be stripped of its essentials، متاح على http://web.amnesty.org/library/Index/ENGIOR400242005، تم الاطلاع عليه في أغسطس 2005، ترجمة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

60 السابق.

رابعاً– خلاصة:

- من الواضح لدى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بعد جمع وتحليل المعلومات الواردة بهذا التقرير أن وزارة الخارجية المصرية قد اتخذت منذ بداية العام وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية سلسة من المواقف السلبية الرامية إلى إضعاف دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان ومراقبة تنفيذ المعاهدات الحقوقية الدولية. وترى المبادرة أن هذا الموقف يخالف التزام مصر بموجب ميثاق الأمم المتحدة العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان. كما أن هذا الموقف لا يليق بدور وحجم وتاريخ مصر، التي شاركت في تأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام 1945، واشتركت في أول اجتماع للجنة حقوق الإنسان بها بعد ذلك بعام واحد.

إن التاريخ كما يذكر الآن الدور الإيجابي الذي لعبه مندوب مصر الدكتور محمود عزمي باشا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، سيذكر أيضاً سعي وزارة الخارجية الآن بكل ما أوتيت من جهد دبلوماسي إلى شل حركة المنظمة في وقت تزداد الحاجة فيه إلى دورها في مجال حقوق الإنسان.

- إن إعطاء الأولوية لصيانة الحكومة من الانتقاد، وحمايتها من الرقابة على ما تفعله بشعبها، وتكريس الجهد من أجل ضمان تفريغ مجلس حقوق الإنسان المقترح من كل ما من شأنه أن يكفل استقلاله وكفاءته إنما يعبر عن دبلوماسية قصية النظر، لا تدرك الأبعاد المستقبلية لهذا التوجه وتأثيره على الموقف الدولي لمصر من ناحية، وعلى قدرة المجتمع الدولي في منع أسوأ انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وأكثرها جسامة من ناحية أخرى.
- إن منظومة حقوق الإنسان تتعرض اليوم لمخاطر انتكاسة حقيقية مع تزايد اللجوء لاستخدام العنف على يد الحكومات والجماعات المسلحة من ناحية، واستهانة الدول المتزايدة باسم "الحرب على

الإرهاب" بالمعايير التي ناضلت الإنسانية طويلاً من أجل إرسائها من ناحية أخرى. ويفرض هـــذا التحدي عملاً أكثر دأباً من ذي قبل من أجل حماية هذه المعايير التي لن يتحقق الأمن أو التنمية إلا باحترامها.

خامساً–توصيات:

– إلى وزارة الخارجية المصرية:

1– الامتناع عن إعاقة عملية إنشاء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، كبديل عن لجنـــة حقـــوق الإنسان التي فقدت مصداقيتها و لم تعد قادرة على القيام بدورها. وبذل الجهود الإيجابية من أجل تمتع المجلس الجديد بالصلاحيات التي تكفل له القيام بدوره في تعزيز وحمايـــة حقـــوق الإنـــسان باستقلالية وكفاءة.

2– الامتناع عن معارضة قيام مجلس حقوق الإنسان المقترح بدور رقابي على أوضاع حقوق الإنسان في كل دول العالم، وحماية هذه الحقوق من الانتهاكات عبر توجيه أنظار وجهد المجتمع الدولي إلى هذه الانتهاكات واتخاذ خطوات من أجل منعها ومعالجتها. إن معاهدات حقوق الإنـــسان تمثـــل قواعد ملزمة قانوناً للدول، ولن يكون لهذه القواعد معنى في غياب آلية دولية حكوميـــة لمراقبـــة إنفاذها وضمانه.

3– ضمان احتفاظ المجلس الجديد بنظام الآليات الخاصة المتمثلة في المقررين الخاصين والخبراء المستقلين وأفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة. والتعاون مع هؤلاء الخبراء وتقديم كافة أشكال الدعم الـــلازم لإنجاح مهامهم، وإصدار دعوة مفتوحة standing invitation لهم لزيارة مصر ودراسة أوضـــاع حقوق الإنسان بها وتقديم التوصيات إلى الحكومة من أجل تحسين هذه الأوضاع. والامتناع عـــن أي إجراء من شأنه التشكيك في نزاهة الآليات الخاصة أو حيادها أو مصداقيتها.

4- ضمان تطبيق المجلس الجديد لنفس القواعد المطبقة حالياً بشأن اشتراك المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة حقوق الإنسان، بل وإضافة المزيد من أوجه المرونة إلى هذه القواعد لضمان زيادة وتفعيل هذه المشاركة بدلاً من إعاقتها وتقييدها.

5- إطلاع الإعلام والرأي العام المصريين بشفافية على أبعاد وتفاصيل الموقف المصري من إصلاح نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قبل موعد انعقاد القمة رفيعة المستوى في سبتمبر 2005 بنيويورك.

6- إجراء مشاورات مع منظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة بشأن الموقف المصري من إصلاح نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قبل موعد انعقاد قمة سبتمبر بغرض استطلاع رأي هذه المنظمات وأخذ وجهة نظرها في الاعتبار عند صياغة الموقف المصري من الوثيقة الختامية للقمة.

- **إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان:**

اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تصحيح مسار الموقف الرسمي المصري بشأن عملية إنشاء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وإعلان موقف المجلس من الخطوات السلبية للحكومة المصرية في هذا الشأن، والعمل مع وزارة الخارجية المصرية من أجل وضع توصيات هذا التقرير موضع النفاذ.